الجامعات الخاصة في الدول العربية ومشكلات التعليم العالي الرسمي

دراسة ميدانية لرأي طلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق

د. سمير الشيخ علي(*)

المقدمـــــــة

تعد الجامعات الخاصة في الدول العربية تجربة حديثة العهد نسبياً، ويثير انتشارها الواسع في السنوات الأخيرة ،نقاشاً واسعاً في الإعلام العربي وفي الأوساط الأكاديميـة في التربيـة والتعليم العالي،ويتمحور النقـاش حول أدوار هذه الجامعات،الإيجابيـة منها والسـلبية،وآثارها في نظام التعليـم العالي وفي المجتمع العربي. وعلى الرغم من وجود بعض الجامعات الخاصة الأجنبية،لاسـيما الأمريكية منها ،ومنذ عقـود في بعـض الدول العربية،إلا أنها لم تثر مثل هذه التحفظات والجدل حول أدوارها الإيجابية والسـلبية، كما تثيره اليوم ،مع هذه الموجة الجديدة من خصخصة التعليم العالي في الدول العربية،التي فتّحت الأذهان من جديد على دور الجامعات الخاصة الوطنية منها والأجنبية.ويبدو أن انتشار هذه الجامعات يتزامن مع تنامي حجم المشكلات في التعليم العالي الرسمي، فالجامعات الرسمية تكتظ بأعداد الطلاب،وهناك إقبال كبير على التعليم العالي بين أوساط الشباب العرب في ظل الثورة المعلوماتية والانتقال العالمي إلى اقتصاد المعرفـة ، فالطـلاب الذين لم تمكنهـم درجات نجاحهم في الثانوية العامة من الانتسـاب للجامعات الرسـمية، أخذوا يفتشـون عن فرص للتعليم في الجامعات الخاصة والأنماط الأخرى من التعليم المأجور كالتعليم الموازي والتعليم المفتوح،بهدف تحسين فرصهم في الوصول إلى فرصة عمل .لكن المواقف بين الأكاديميين والمثقفين العرب من الجامعات

(*) أستاذ مساعد في قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

الخاصة قد تكون متباينة،نظراً للتنوع الفكري والثقافي،ووجود بعض الأكاديميين العرب الذيـن انهوا دراسـاتهم العليا في جامعات أجنبية، وتأثرهـم بثقافات أجنبية مختلفة،لكن يبقى رأي الأكاديميين وطلاب الجامعات العرب في هذا الموضوع مهماً لهذا وقع اختيارنا على عينة البحث من أوساط هذه الشريحة الاجتماعية.

أولاً: الإطار المنهجي وخطوات الدراسة

١ ـ مشكلة البحث

شـهد التعليم العالي الرسمي في الدول العربية في السنوات الأخيرة طفرة في النمو والتوسع الكمي، ترافقت مع الانتشار الواسع للجامعات الخاصة الوطنية والأجنبية، في ظل بيئة عربية جديدة من التحرير الاقتصادي وسياسـات تحديث التعليم.وكان انتشار الأنماط الحديثة في التعليم العالي،كالتعليم المفتوح والتعليم الموازي والتعليم الافتراضي، قد أدى لزيادة الضغوطات في مدخلات نظام التعليم العالي الرسمي،تمثلت بعدم كفاية الأبنيـة والمسـتلزمات الأساسـية للتعليم،وعدم تناسـب هذه المسـتلزمات مع الأعداد الضخمة للطلاب في مختلف سنوات الدراسة،وعدم كفاية الكادر التدريسي، إضافة إلى مشكلات أخرى كالتمسك بالكتاب الجامعي والملخصات،والأنظمة التقليدية في القبول الجامعي وانخفاض معدل الإنفاق على البحث العلمي ..الخ هذه المشكلات كان لها آثار سلبية على مخرجات التعليم العالي الرسمي،لهذا لابد من إيجاد حلول لهذه المشكلات.من جهة أخرى فإن الانتشـار الواسـع للجامعات الخاصة وظهور أعداد كبيرة منها في فترة زمنية وجيزة كما في سوريا،بدأ يثير مخاوف وحفيظة الأكاديميين والطلاب في الجامعات الرسـمية،من تحول بعض هذه الجامعات إلى مشـاريع تجارية هدفها الربح،على حسـاب جـودة التعليـم،وأن يكـون لها آثار اجتماعية وثقافية سـلبية على المجتمـع ، ومن ثم تنبيه صناع القرار إلى ضرورة إعادة النظر بالضوابط والمعايير الأساسية لتنظيم عمل الجامعات الخاصة،بما يخدم تطوير مدخلات التعليم العالي،وإحداث تحول نوعي في مخرجاته،بشكل يلبي احتياجات سوق العمل والتنمية في الدول العربية والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

٢ ـ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

١ ـ أن الجامعات الخاصة تجربة حديثة العهد لم يتناولها أحد من الباحثين العرب، وكان إحداثها بقرارات متسرعة من الأعلى، دون القيام بدراسات علمية، لمعرفة الآثار المتوقعة لهذه القرارات على نظام التعليم والمجتمع، ومعرفة آراء طلاب الجامعات الرسمية وأعضاء الهيئة التدريسية، والاستفادة من هذه الآراء في دعم صناعة القرار

٢ ـ أن التعليم العالي الرسمي العربي يعاني من مشكلات عديدة، تنحو باعتقادنا منحى الأزمة؛ فالتوسع في التعليم الرسمي وسياسات الاستيعاب، لم تأخذ بعين الاعتبار مكونات مدخلات نظام التعليم العالي ومدى توفر الأبنية والمخابر والكادر التدريسي، الذي لا يتناسب مع أعداد الطلاب المتزايدة، إضافة إلى مشكلات أخرى تترك آثاراً سلبية على مخرجات التعليم لذا فإن تسليط الضوء على هذه المشكلات قد يساعد في إيجاد مخرج لحل هذه المشكلات.

٣ ـ أن التحول العالمي نحو اقتصاد المعرفة، يتطلب التركيز على تنمية الموارد البشرية، والانتقال لأدوار جديدة في التعليم العالي، بالتركيز على النوع لا الكم، والاهتمام بالبحث والتطوير، مما يتطلب إعادة النظر بسياسات التعليم العالي وتحديث مدخلاته، وإيجاد نوع من التكامل بين التعليم العالي الرسمي والجامعات الخاصة .

ومن هذه الاعتبارات تأتي أهمية البحث بالنظر إلى الجامعة (طلاباً وأعضاء هيئة تدريسية) كمجتمع بحث، على أنه المجتمع الأقدر على تشخيص مشكلات التعليم الرسمي، وتقويم معايير تنظيم الجامعات الخاصة، وقد يسهم البحث بتأمين تغذية عكسية (مرتدة) تساعد صناع القرار التنفيذي في إعادة النظر بشروط الترخيص للجامعات الخاصة ووضع المعايير والضوابط العملية لنجاح عملها.

٣ ـ أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق هدفين أساسيين:

أ ـ التعرف على مشكلات التعليم العالي الرسمي، بهدف المساعدة في وضع اقتراحات وتوصيات عملية قد تسهم في حلها وتجاوزها

ب ـ الاستفادة من آراء أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب جامعة دمشق في الجامعات الخاصة، لوضع إطار عام يسمح بإعادة النظر بمعايير إحداث الجامعات الخاصة وضوابط عملها بما يخدم المجتمع وتطوير التعليم العالي.

٤ ـ تساؤلات البحث

ينطلق البحث من مجموعة تساؤلات يحاول الإجابة عليها ومن هذه التساؤلات:

١ ـ هل يعاني التعليم العالي الرسمي في الدول العربية من مشكلات تأخذ طابع الأزمة ؟وما هي معالم هذه الأزمة إن وجدت؟

٢ ـ هل هناك علاقة بين انتشار الجامعات الخاصة ووجود أزمة في التعليم العالي الرسمي؟

٣ ـ هل هناك تباين في الآراء بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية حول تصنيف المشكلات في التعليم العالي الرسمي؟

٤ ـ هل هناك تباين في الإجابات بين الكليات العملية والكليات النظرية حول تصنيف مشكلات التعليم العالي الرسمي؟

٥ ـ هل هناك تباين في الآراء بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية حول أسباب انتشار الجامعات الخاصة؟

٦ ـ هل هناك اختلاف في وجهات النظر بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية حول معايير تنظيم عمل الجامعات الخاصة؟

٧ ـ هل هناك تباين في الإجابات بين الكليات العملية والكليات النظرية حول معايير تنظيم عمل الجامعات الخاصة؟

٨ ـ هـل هنـاك تبايـن في الإجابـات بين الطلاب والأسـاتذة حول الآثـار الايجابية والسلبية للجامعات الخاصة ؟

٩ ـ هـل هنـاك تبايـن في الإجابات بين الكليـات العملية والكليـات النظرية حول الآثار الايجابية والسلبية للجامعات الخاصة على نظام التعليم العالي والمجتمع ؟

٥ ـ حدود البحث:

أ ـ يقتـصر البحـث على أعضـاء الهيئة التدريسية(مدرس-أسـتاذ مساعد-أسـتاذ) المتواجديـن على رأس عملهم،والطلاب المداومـين والمتواجدين في الكليات والأقسـام في فـترة جمـع البيانات مـع بداية الفصـل الثاني من العـام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨

ب ـ لا يشمل البحث طلاب الدراسات العليا ولا طلاب المعاهد المتوسطة التابعة لوزارة التعليم العالي أو المؤسسات التعليمية الأخرى التابعة للتعليم العالي

ج ـ يستثنى من البحث المعيدون والقائمون بالأعمال،وأعضاء الهيئة الفنية والمخبرية، والموظفون العاملون في الإدارات الجامعية.

٦ ـ منهج البحث وإجراءاته وأدواته

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي،باستخدام المسح الشامل بالعينة،إضافة إلى المنهج التحليلي الإحصائي لنتائج البحث.وتم اسـتخدام أداة الاسـتبانة المقننة لجمع البيانات،إضافـة إلى الملاحظـة والمقابلة الشـفهية المباشرة مع عدد من رؤسـاء الأقسـام وعمداء الكليات ونوابهم، وصولاً إلى رئاسة الجامعة، وذلك للاستعانة بخبرتهم العملية في تشخيص وتصنيف مشكلات التعليم العالي الرسمي.

٧ ـ اختبار أداة البحث

تم وضع اسـتبانتين منفصلتين،اسـتبانة خاصة بالطلاب واسـتبانة خاصة بأعضاء الهيئـة التدريسـية،وتم عرض الاسـتبانتين على عـدد من الأسـاتذة المتخصصين في علم

الاجتماع، وبعد الأخذ بملاحظاتهم ،تم عرضها من جديد على عدد مماثل من أساتذة علم الاجتماع لمعرفة مدى دقة وصلاحية الاستبيان، فأوضح ٩٠٪ منهم أن الاستبيان كاف ويف بالغرض. ولاختبار مدى ثبات الأداة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (ر) Pearson وطريقة Retest-Test إعادة الاختبار،فتم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية صغيرة (٢٠ طالباً و١٠ من أعضاء الهيئة التدريسية) وبعد ٤ أسابيع تم توزيعها على عدد مماثل من الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية،فدلت النتائج على تطابق كبير في معامل الارتباط بلغ ٠،٨٩٪ وهو ما يؤكد ثبات الأداة.

٨ ـ المجتمع الأصلي للبحث وعينة البحث

يتكون المجتمع الأصلي من أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق والطلاب والطالبات في كليات وأقسام جامعة دمشق.وقد تم سحب العينة استناداً إلى أحدث إحصائيات متوفرة (لحظة جمع البيانات)عن مجتمع البحث،حسب توزعاتهم في الكليات والأقسام وحسب الجنس،وحسب الدرجة العلمية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية.فتم سحب عينة طبقية عنقودية،مثلت ٥ بالمائة من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية والإداريين البالغ عددهم ٢٧٣٥عضو هيئة تدريسية. أما عينة الطلاب فمثلت ٢،٥بالألف من مجموع الطلاب المداومين البالغ عددهم نحو ١١٥،٢٥ ألفاً.وتم استثناء الطلاب(غير المداومين) في الكليات النظرية، نظراً لصعوبة الوصول إليهم وإجراء الاستبانة معهم.

٩ ـ الأساليب الإحصائية

اعتمد البحث طريقة الإحصاء الوصفي،فتم ترتيب الإجابات في جداول تكرارية وحساب النسب المئوية للإجابات وتحليلها في قياس بعض المؤشرات،أو ترتيب الإجابات حسب الأهمية النسبية (الأفضلية للإجابات)،فقد تضمنت الاستبانة أسئلة تحتمل إجابات متعددة الدرجات،الإيجابية أو السلبية،فاعتمدنا في بعض الأحيان حساب الأفضليات في الإجابة ،إذ تم ترتيب التكرارات تصاعدياً حسب أفضلية الإجابات عندما تكون أسئلة الاستبيان تحتمل عدة أفضليات للإجابة.

ثانياً: الإطار النظري للبحث والأدبيات السابقة

١ ـ تطور التعليم العالي في الدول العربية بين عامي ١٩٨٥-٢٠٠٥

بقي التعليم العالي في البلدان العربية ولعقود طويلة رسمياً، وكان يهدف لتأمين التعليم العالي شبه مجاني لشرائح من الشباب تنتمي للفئات الوسطى والفقيرة،لكن في الفترة بين ١٩٩٥-٢٠٠٥ بدأت الدول العربية بتطبيق برامج التحرير الاقتصادي والخصخصة،فبدأت الجامعات الخاصة بالانتشار السريع وبأعداد كبيرة خلال فترة وجيزة،ومن الملاحظ أنه وقبل مرحلة التحرير الاقتصادي كان عدد الجامعات الخاصة محدوداً جداً،ولم يتجاوز عدد الجامعات العربية أكثر من ٨٣ جامعة في عام ١٩٨٤/ ١٩٨٥، منها ٤٥ جامعة شاملة ونحو ٣٨ جامعات تطبيقية متخصصة،وعدد الكليات فيها ٥١٠ كليات،(نوفلة، محمد نبيل،١٩٩٢، ٢٢) وبعد مرحلة التحرير الاقتصادي شهد التعليم العالي العربي تطوراً كمياً كبيراً تمثل بما يلي:

أ ـ عدد الجامعات

ارتفع عدد الجامعات العربية في عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ١١٨ جامعة، حصة الجامعات الخاصة منها أقل من الثلث (٤١ جامعة)،وتُصنف من حيث الحجم:

١ ـ صغيرة لا يتجاوز عدد طلابها ٥ آلاف طالب و نسبتها ٤٢٪ من عدد الجامعات

٢ ـ متوسطة يتراوح عدد طلابها بين ٥-٣٠ ألف طالب وتعادل نسبتها ٤٣،٥٪

٣ ـ كبيرة يزيد عدد طلابها عن ٣١ ألف طالب ونسبتها ١٢٪

٤ ـ كبيرة جداً يزيد عدد طلابها عن ١٠٠ ألف طالب ولم تتجاوز نسبتها ٢،٥٪ من مجموع الجامعات العربية(٣جامعات فقط) (٢٣، ١٩٨٧، UNESCO).

ثم ارتفع عدد الجامعات العربية في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إلى ٣٠٨ جامعات، وتضاعف عدد الجامعات الخاصة بنحو ٤ أمثال تقريباً، فارتفع من ٤١ إلى ١٥٩ جامعة خاصة تضم ٢٧٣ كلية،في حين كان عدد الجامعات الرسمية ١٤٩ جامعة تضم

١١٩١ كلية، مما يشير بوضوح إلى صغر حجم الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الرسمية سواء في عدد الكليات أو عدد الطلاب (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ٢٠٠٨، ٨٠)

ب ـ عدد الطلاب

تضاعف عدد الطلاب بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٥ بمقدار ٤ أمثال ففي حين لم يتجاوز عدد الطلاب في الجامعات العربية في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١ أكثر من ٥ , ١ مليون طالب، فقد قدر الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ عددهم في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بنحو ٧٥٥ , ٥ ملايين (نسبة الإناث منهم ٤، ٢٣٪) وعدد الخريجين ٥ , ٦٥٧ ألفاً، نسبة الإناث منهم ٨ , ٥٠٪ (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ،ملحق جداول ١\٩).

ج ـ معدلات الالتحاق بالتعليم العالي

تضاعفت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٤م في غالبية الدول العربية، وحدثت طفرة في معدلات الالتحاق في هذه الفترة فقد ارتفع المعدل: في ليبيا من ٦ , ١٦-٥٦٪ ،لبنان من ٢٩-٤٥٪ ،الأردن من ٦ , ١٤-٣٤٪ ،مصر من ١٤-٥، ٣٢٪ ،تونس من ٨-٢٩٪، السعودية من ٦ , ١١-٢٨٪ ،الكويت من ١٢-٢٢٪ ، فلسطين من ٨ , ٦٪ -٣٧٪ ،الإمارات من ٩-٢٢٪،وفي دول أخرى مثل قطر والبحرين تراوحت نسبة الزيادة بين ٢٢-٢٥٪ وفي سوريا والمغرب والجزائر كانت نسبة الزيادة بين ١١-١٥٪،في حين لم تتجاوز الزيادة ٦٪ في السودان وموريتانيا وجزر القمر والصومال والجيبوتي(المنظمة العربية للثقافة والعلوم،٢٠٠٨، جدول ٣/ ٢٢) واستأثرت الجامعات الرسمية في هذه الفترة بالحصة الكبرى من المقيدين في التعليم العالي في الدول العربية (باستثناء لبنان ٤٨٪) فكانت حصتها في الإمارات ٦ , ٥٠٪ والأردن ٧٣٪ ومصر ٧٩٪ وفي باقي الدول العربية تزيد على ٨٠٪(المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ٢٠٠٨ ،جدول ٣\٢٤) وكانت حصة الكليات النظرية من مجموع الطلاب المقيدين مرتفعة، وبلغت وسطياً نحو ٦٠٪ وكانت تزيد عن ٧٠٪ في ١٤ دولة عربية وهي: الأردن والبحرين وتونس وسوريا والسودان والسعودية وفلسطين والعراق وقطر ليبيا ومصر وموريتانيا والمغرب واليمن(المنظمة العربية للثقافة والعلوم،٢٠٠٨، ٨٨)

د ـ معدلات الإنفاق على التعليم

ارتفعت حصة الإنفاق الحكومي على التعليم في معظم الدول العربية في الفترة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٥م نتيجة لسياسات التوسع في التعليم، فكانت معدلات الإنفاق مرتفعة وتتراوح بين ٢٥-٣٠٪ من مجمل النفقات الحكومية في كل من الإمارات والكويت وليبيا والمغرب والجيبوتي،وبلغت نحو ٢٠ ٪ وسطياً في تونس واليمن وجزر القمر،و تراوحت بين ١٥-٢٠٪ في السعودية وسوريا والجزائر، و تراوحت بين١٠-١٤٪ في البحرين وعمان ومصر، وبقيت شبه ثابتة تقريباً في الأردن ١٠ ٪ والعراق٥٪ وقطر ولبنان والصومال وموريتانيا نحو ٩٪ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،٢٠٠٧، ٣٤) وبالنظر لمعدل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،كان أعلى معدل في المملكة العربية السعودية وتونس وبلغ ٩،٣٪ لكل منهما (مقارنة بأعلى معدل في العالم وهو في البلدان الاسكندينافية نحو ٨٪) ثم في المغرب والجيبوتي ٦٪ لكل منهما(مقارنة بالمعدل الأمريكي ٦٪) وكان أكثر انخفاضاً في السودان وبلغ ١٪ (٣٤٨-٣٥٠،٢٠٠٦،Human Development Report)

٢ ـ مشكلات التعليم العالي في الوطن العربي

بالرغم من هذا التطور الكمي في مؤشرات التعليم العالي العربي وارتفاع معدل الإنفاق على التعليم ،إلا أن نظام التعليم العالي العربي ما يزال يعاني عموماً من مشكلات عديدة أهمها :

أ ـ التلقين بدلاً من التلقي

إذ يرى بعض الباحثين أن وظيفة التعليم الجامعي ليست مجرد تقديم المعلومات والمفاهيم والحقائق والقواعد فحسب،وإنما تكوين عقول عملية مرنة قادرة على الابتكار والإبداع،وكما يرى الشنتيتي وعمران (أن جامعات المستقبل رسالة وليست مؤسسة،وجامعتنا مؤسسات تفتقد للرسالة،إذ كيف نُعِّد أبناء الأمة العربية وبناتها في جامعات لم تتغير مناهجها منذ نصف قرن من الزمان؟نعدهم في إطار ثقافة «الملخصات»

التي تغلب عليها ثقافة الحفظ،وتسيطر عليها ثلاثية التلقين والحفظ والاسترجاع بدلاً من ثقافة الإبداع)(السعدون وعبيد، ،١٩٩٤م ، ١٠٦)

ب ـ عدم توافق مخرجات التعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل

إن اعتماد سياسة الكم في التعليم العالي العربي،وتخريج أعداد كبيرة في اختصاصات مختلفة،لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات التنمية وسوق العمل ،فقد قدرت بعض الدراسات عدد الخريجين من الطلبة العرب في التعليم العالي بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٠ بنحو ٧،٧ ملايين خريج من حملة الشهادات الجامعية والقسم الأكبر من هؤلاء لا يجد عملاً ملائماً في الوطن الأم ويضطر بعضهم للهجرة بحثاً عن فرص عمل وحياة أفضل خارج بلدانهم (مدكور، ٢٠٠٠ ،٨٥)

ج ـ نظام القبول في الجامعات

ما زالت نظم القبول في عدد من الجامعات العربية تعتمد على الأساليب التقليدية، فهي لا تخضع في غالب الأحيان لمقاييس علمية وتربوية،وتدفع بالطالب في أحيان كثيرة إلى تخصص غير راغب فيه،حيث يجري القبول وفق معدل الدرجات في الثانوية العامة، وتسود نزعة التشدد بالتعامل مع الطالب إذ يقوم الكمبيوتر بفرز الرغبات،على حساب الجانب الإنساني،ومعرفة ميول الطالب ومواهبه (عمار١٩٩٤، ٣٥٦)

د ـ حصة أعضاء الهيئة التدريسية من الطلاب

تعاني الجامعات الرسمية في عدد من الدول العربية من ارتفاع عدد الطلاب الوسطي لكل عضو هيئة تدريسية، وكانت هذه الحصة في عام ٢٠٠٤م مرتفعة جداً في بعض الدول العربية وتزيد على ٦٠ طالباً لكل عضو هيئة تدريسية في كل من سوريا وليبيا،ومرتفعة في الجزائر ومصر وفلسطين بين (٣١-٤٠)طالباً،ومتوسطة في الكويت والعراق والمغرب وعمان وتونس والسعودية وتتراوح بين(٢٦-٣٠) طالباً ،ومقبولة نسبياً في كل من البحرين والأردن وتتراوح بين١٦-٢٥ طالباً،ومثالية في لبنان ١١ طالباً وقطر ١٦ طالباً . ومن الملاحظ أن كليات العلوم الأساسية والتطبيقية(العملية) استحوذت على النسبة الكبرى من عدد أعضاء الهيئة التدريسية،إذ وصلت في بعض الدول العربية:سوريا

٧٦٪ والسودان ٦٠٪ وتونس ٦١٪ والمغرب ٦٢٪ ومصر ٦٧٪ .وتُعد حصة أعضاء الهيئة التدريسية من الطلبة مرتفعة في الكليات النظرية في الجامعات العربية إذ تزيد في المتوسط على ٣٠ طالباً لكل أستاذ،وترتفع في بعضها مثل (مصر ١١٩ وليبيا ١٣١ سورية ١٤٤ طالباً) في حين تنخفض في كليات العلوم الأساسية والتطبيقية إلى ١٠ طلاب في دول مجلس التعاون الخليجي وبين ١٢-٣٠ في باقي الدول العربية (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، ٢٠٠٨، ٦٣-٦٤)،ويبقى المعدل العربي الوسطي العام لحصة عضو الهيئة التدريسية من الطلاب مرتفعاً إذ يزيد عن ٢٥ طالباً (باستثناء لبنان وقطر)إذا ما قورن بالمعدل الوسطي في الدول المتقدمة بين ١١-١٣ طالباً لكل عضو هيئة تدريسية (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،٢٠٠٨، ٤٥-٤٧)

هـ ـ عدم كفاية مستلزمات التعليم العالي والتجهيزات

تعاني معظم الجامعات العربية الرسمية من انخفاض عدد القاعات والمكتبات والمخابر والتجهيزات بالنسبة لعدد الطلاب ،وفي ظل هذه المشكلة تحولت الجامعة إلى مدرسة عليا تقدم كماً من المعلومات النظرية الحفظية على حساب تحفيز الابتكار والإبداع (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،٢٠٠٨، ٤٨-٥٠).

و ـ انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير

يُعد التعليم العالي في الدول العربية مكلفاً للغاية،إذا أخذنا بعين الاعتبار معدلات الإنفاق على التعليم التي توازي أو تفوق أحياناً المعدل في الدول المتقدمة (كما بينا سابقاً) لكن معدل الإنفاق العربي على البحث والتطوير منخفض جداً ولا يتجاوز ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي(وتتفاوت هذه النسبة من بلد عربي إلى آخر)، بينما يتراوح هذا المعدل في البلدان المتقدمة بين ٢,٥-٥٪(التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦، ٣٦)

ز ـ البحث والنشر العلمي

بلغ عدد الدوريات في الدول العربية حسب أحدث المصادر المتوفرة نحو ٩١٥ دورية علمية (ثلثها في مصر) ، منها ٧٣٢ دورية علمية تصدر باللغة العربية والباقي باللغات الأخرى(دليل دوريات الجامعات العربية لعام، ٢٠٠٠، ٥-٨) لكن معظم

هذه الدوريات تنشر أبحاثاً لأعضاء الهيئة التدريسية بهدف الترقية،وكما في سورية فإن عدد الدوريات العلمية في عام ٢٠٠٥م بلغ نحو ٣٤ مجلة علمية متخصصة،وكان عدد الأبحاث المنشورة في مجلات الجامعات السورية ٩٩٣ بحثاً(نحو ثلثي هذه الأبحاث بهدف الترقية لأعضاء الهيئة التدريسية) (المنظمة العربية للثقافة والعلوم،٢٠٠٨، ٤٢)

٣ ـ تطور التعليم العالي في سورية (مجتمع البحث)

شهدت سورية في السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في التعليم العالي، فظهرت أنماط حديثة من التعليم العالي؛كالتعليم المفتوح، والتعليم الموازي، والجامعة الافتراضيةSUV، إضافة للجامعات الخاصة.وارتفع عدد الجامعات الرسمية بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٥ من ٤-٥ جامعات وعدد كلياتها من ٤٤-٦٦ كلية،ومعاهدها من ١-٦ معاهد،كما ارتفع عدد الطلاب المقيدين فيها من١٦٢،٦-٢٣٥ ألفاً (وزادت نسبة الإناث بينهم من٣٦،٦-٤٨،٥٪)، وكان ارتفاع معدل القيد لصالح الكليات النظرية،إذ ارتفعت حصتها من مجموع المقيدين من ٤٥،٣-٦٨٪ مقابل انخفاض النسبة في كليات العلوم الأساسية والتطبيقية(العملية) من٤٤،٧-٣٢٪.وفي حين زاد عدد أعضاء الهيئة التدريسية من حملة الدكتوراه بين عامي١٩٩٠-٢٠٠٥ من ١٤٦٣-٤٦٩٦عضواً،فإن حصة عضو الهيئة التدريسية من عدد الطلاب ماتزال مرتفعة نسبياً،رغم انخفاضها في هذه الفترة في كليات العلوم الأساسية والتطبيقية من ٦٩-٢١ طالباً،وتُعد مرتفعة جداً في الكليات(النظرية) رغم انخفاضها خلال الفترة ذاتها من ٢٩٣-١٤٤ طالباً(المنظمة العربية للثقافة والعلوم،٢٠٠٨، ٢٩٥) هذا دون الأخذ بعين الاعتبار أعداد الطلاب في التعليم المفتوح والموازي،التي تسبب ضغوطاً إضافية على التعليم الرسمي في ظل محدودية مستلزمات التعليم وعدد أعضاء الهيئة التدريسية،إذ بلغ عدد الطلاب في التعليم المفتوح في العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نحو ١٣٣ ألفاً وفي التعليم الموازي ٢٧،٦ ألفاً ،يضاف لذلك في الجامعة الافتراضية السورية ١٥٧٧ طالباً (المجموعة الإحصائية"السورية"،٢٠٠٨، ٢٦٥-٢٦٨).

أما الجامعات الخاصة السورية فقد بلغ عددها ٨ جامعات عام ٢٠٠٦وعدد كلياتها ٤١ كلية (منها كليات عملية ٢٥كلية وكليات نظرية ١٦كلية) و عدد طلابها ١١٠٠٧ طلاب،إلا أن نسبتهم لم تتجاوز ٣،٥٪ من مجموع طلاب الجامعات السورية (الدليل الإحصائي للتعليم العالي في سورية،٢٠٠٨).

٤ ـ الدراسات والأدبيات الحديثة

تُعد الدراسات الميدانية حول الموضوع نادرة جداً،ولم نعثر على دراسات ميدانية قريبة من موضوع البحث،لكن الأدبيات النظرية أكثر وفرة، ومعظمها تصف خصائص التعليم العالي في الوطن العربي ومؤشراته الكمية،وتركز على مشكلاته الأساسية ،ومن أهم هذه الدراسات:

دراسة نوفلة (١٩٩٢م) تأملات في مستقبل التعليم العالي العربي

وهي دراسة توصف خصائص التعليم العالي في الوطن العربي ومشكلاته الأساسية ويمكن تلخيص نتائجها بما يلي:

- ـ التركيز على التوسع الكمي في الجامعات العربية وإهمال معايير الجودة والكفاءة العلمية.
- ـ هيمنة النظام الإداري التقليدي على هياكل ومؤسسات التعليم العالي.
- ـ ارتفاع نسبة خريجي التخصصات النظرية بالمقارنة مع نسبة خريجي الدراسات التطبيقية .
- ـ التركيز في مناهج التدريس على التخصصات التقليدية وإهمال التخصصات الحديثة.
- ـ تتسم مناهج التدريس في الجامعات العربية بسمات النقل والاستعارة من المناهج الأجنبية .
- ـ تركز الجامعات العربية على التدريس،ولا تولي أهمية كافية للبحث العلمي، فلا توجد لوائح تشير إلى البحث العلمي ضمن عبارة (واجبات أعضاء الهيئة التدريسية) ولا يوجد محفزات للبحث العلمي سوى الترقية في العمل الوظيفي،فالعمل الأساسي لأعضاء الهيئة التدريسية هو التدريس،إذ لا تتجاوز نسبة من يقومون بالبحث العلمي إلى جانب التدريس ٥٪ من أعضاء الهيئة التدريسية مقارنة مع ٣٣٪ في البلدان المتقدمة.

دراسة مدكور (٢٠٠٠م)، التعليم العالي في الوطن العربي ـ الطريق إلى المستقبل

تعد هذه الدراسة من الدراسات الغنية بمحاورها التي تناولت جوانب عديدة،مثل مشكلات التعليم العالي العربي،ومعايير قياس الجودة، وسبل رفع كفاءة التعليم العالي العربي ..الخ. وقد لخص الباحث مشكلات التعليم العالي العربي بما يلي:

١ ـ غياب الفلسفة التربوية الواضحة:التي تحدد أهداف التعليم وغاياته،ومحتواه وتخصصاته ومناهج تدريسه ،وطرق تقويمه ،والحفاظ على استقلاليته وحريته الأكاديمية.

٢ ـ مشكلة التقليد: وتكمن في استنساخ المناهج من جامعات أجنبية، وبسبب استيراد هذه النماذج التي يختلف سياقها الاجتماعي والثقافي والسياسي عما هو عليه في الوطن العربي، انتهى الأمر إلى نوع من التبعية في التعليم العالي.

كما توقف الباحث عند معايير قياس النوعية في مخرجات التعليم العالي فلخصها بما يلي :

١ ـ نسبة الخريجين من الطلاب إلى العدد الكلي، فكلما ارتفعت النسبة عاماً بعد عام كان ذلك دليلاً على التقدم في الكفاءة والنوعية.

٢ ـ زيادة معدلات توظيف الخريجين من الجامعات في القطاعين، العام والخاص.

٣ ـ عدد الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع لأعضاء الهيئة التدريسية.

ولإصلاح نظام التعليم العالي الرسمي على أبواب القرن الحادي والعشرين اقترح الباحث :

١ ـ إعادة النظر بطرق وسياسات القبول في التعليم العالي،بحيث لا تقتصر على مجموع الدرجات في الثانوية العامة،بل يتبعها اختبارات تكميلية لكل كلية وقسم أو تخصص

٢ ـ إعادة النظر بالمناهج الدراسية: بحيث تتوزع المواد والمقررات الجامعية على قسمين:(ثلث تكون مواده عامة ، وثلثان اختصاصية)

ولرفع كفاءة التعليم العالي العربي اقترح الباحث:

١ ـ تطوير نظم المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بدوائر التخطيط والشؤون الأكاديمية .

٢ ـ استخدام طرق متقدمة في تحليل وجمع البيانات الإحصائية.

٣ ـ إصلاح نظام الحوافز المادية والمعنوية في المؤسسات الجامعية.

٤ ـ التأهيل المستمر للجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة.

دراسة الحكيمي (٢٠٠٥م)، البحث العلمي في الجامعات اليمنية

حاول الباحث الربط بين التطور الكمي للتعليم العالي في اليمن ومظاهر ضعف وتراجع البحث العلمي في الجامعات اليمنية،التي أرجعها الباحث للأسباب التالية:

١ ـ انخفاض نسبة أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين للبحث العلمي :فمن أصل ٤٤١٧ عضو هيئة تدريسية فإن ٥٪ فقط من هؤلاء متفرغون للبحث العلمي

٢ ـ ضعف البنية التحتية للبحث العلمي:هناك ٢٥ مركز بحث في الجامعات اليمنية ،إضافة لنحو ٢٧ مركزاً تابعاً لوزارات وجهات رسمية،إلا أن هذه المراكز تعاني من عدم وجود إستراتيجية وطنية للبحث العلمي،وانخفاض عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي، وانعدام الحوافز المادية،كما تعاني من مشكلة التمويل وضعف البنية التحتية، فالحكومة هي الجهة الوحيدة التي تمول البحث العلمي

٣ ـ عدم مساهمة الجامعات الخاصة في تطوير البحث العلمي:أُحدثت الجامعات الخاصة في اليمن في عام ١٩٩٣،وفي اليمن ٨ جامعات خاصة،إلا أن هذه الجامعات صغيرة الحجم ويتراوح عدد طلابها بين ٦٥٠-٤٠٠٠ طالب ولا تستوعب أكثر من ١٠٪ من إجمالي الطلاب المقيدين في الجامعات الحكومية،وفي حين أنها تأخذ رسوماً مرتفعة من الطلاب، إلا أنها لا تسهم في تطوير البحث العلمي.

تعقيب على الأدبيات والدراسات السابقة

قدمت لنا هذه الدراسات معطيات نظرية مهمة ،أسهمت في توجيه القسم الميداني من بحثنا في الاتجاه الصحيح، وساعدت في صياغة تساؤلاته الأساسية حول طبيعة المشكلات في التعليم الرسمي،ووضع ضوابط ومعايير تنظيم الجامعات الخاصة،وتتقاطع نتائج هذه الدراسات النظرية في جوانب كثيرة مع النتائج التي توصلنا إليها في البحث الميداني.

ثالثاً: نتائج البحث الميداني والإجابة على تساؤلات البحث

يبين الجدول رقم (١) توزع مفردات العينة حسب الجنس ونوع الكلية أو (الاختصاص). وبلغت نسبة الطلاب في الكليات النظرية ٦ , ٥٢٪من مجموع عينة الطلاب ونسبتهم في الكليات العملية٤ , ٤٧٪. كما بلغت نسبة الإناث في عينة الأساتذة ٢٤٪ وفي عينة الطلاب٤٠٪ (وتم تجاوز متغير الجنس في البحث لعدم وجود فروق لها أهمية إحصائية في إجابات المبحوثين حسب متغير الجنس كما بينت نتائج البحث).

الجدول رقم (١)

توزع عينة الأساتذة والطلاب في جامعة دمشق حسب الكليات والجنس

أعضاء الهيئة التدريسية	الطلاب			أعضاء الهيئة التدريسية	الطلاب		
	الإناث	الذكور	المجموع		الإناث	الذكور	المجموع
الكليات العملية*	١٠	٥٩	٦٩	الكليات العملية	٥٠	٨٨	١٣٨
الكليات النظرية	٢٤	٤٦	٧٠	الكليات النظرية	٦٧	٨٦	١٥٣
المجموع	٣٤	١٠٥	١٣٩	المجموع	١١٧	١٧٤	٢٩١
النسبة	٪٢٤	٪٧٦	١٠٠	النسبة	٪٤٠	٪٦٠	١٠٠

* حسب تصنيف ALESCO المنظمة العربية للثقافة والعلوم:الكليات العملية تشمل الكليات(الطبية-الهندسية-العلوم) والكليات النظرية تضم كليات (الآداب والعلوم الإنسانية،الحقوق،التربية،الاقتصاد والعلوم السياسية،الشريعة،الفنون الجميلة).

١ ـ الإجابة على تساؤلات البحث

أ ـ العلاقة بين انتشار الجامعات الخاصة ووجود أزمة في التعليم العالي الرسمي

يبين الجدول رقم(٢) أن٨٣٪من عينة أعضاء الهيئة التدريسية و٨٢٪ من عينة الطلاب ،يعتقدون بوجود علاقة مباشرة بين وجود أزمة في التعليم العالي الرسمي وانتشار الجامعات الخاصة،مقابل١٧٪ من عينة الأساتذة و١٨٪ من عينة الطلاب لا يعتقدون بوجود مثل هذه العلاقة؟مما يؤكد بقوة صحة هذه العلاقة،ولم تكن هناك فروق تذكر في الإجابات بين الأساتذة والطلاب. وهناك فروق بين الطلاب في الكليات تصل إلى١١٪ لصالح الكليات العملية.

الجدول رقم (٢)

رأي أساتذة وطلاب جامعة دمشق حول وجود أزمة في التعليم الجامعي الحكومي

أعضاء الهيئة التدريسية			الطلاب		
	نعم	لا		نعم	لا
الكليات العملية	٨٧٪	١٣٪	الكليات العملية	٨٩٪	١١٪
الكليات النظرية	٨٠٪	٢٠٪	الكليات النظرية	٧٨٪	٢٢٪
المجموع	٨٣٪	١٧٪	المجموع	٨٢٪	١٨٪

ب ـ معالم الأزمة في التعليم العالي الرسمي

بينت عينة أعضاء الهيئة التدريسية كما يوضح الجدول رقم(٣) **أن انخفاض دخل الأستاذ الجامعي يحتل المرتبة الأولى في تصنيف مشكلات التعليم الرسمي بالإجماع؟**أما المشكلة الثانية فكانت الكتاب الجامعي لمجموع أعضاء الهيئة التدريسية،وجاءت موزعة بين احتمالين بالتساوي (سياسة الاستيعاب ونتائجها السلبية وعدم صلاحية الكتاب الجامعي للتدريس بوضعه الحالي)في آراء أساتذة الكليات العملية.في حين احتل(النظام الفصلي) **المرتبة الثانية لدى أساتذة الكليات النظرية ويبدو هذا مفهوماً بالنسبة لهم في ظل ضخامة حجم المقررات ومدة الفصل القصيرة التي لاتتجاوز ١٠ أسابيع وهي غير كافية لتدريس المقررات بصورة كافية**، واتفق الجانبان على أن المشكلة الثالثة هي عدم كفاية

الأبنية ومستلزمات التعليم الضرورية. وجاءت سياسة الاستيعاب في المرتبة الثالثة على مستوى المجموع العام لأعضاء الهيئة التدريسية **وهي سياسة أدت لاكتظاظ أعداد الطلاب في قاعات التدريس التي لا تستوعب مثل هذه الأعداد.** وفي المرتبة الرابعة جاءت مشكلة عدم كفاية الأبنية ومستلزمات التعليم بالنسبة لمجموع عينة الأساتذة، وكانت الثالثة لدى أساتذة الكليات العملية والنظرية كل على حدة. واحتلت مشكلة البيروقراطية في الإدارات الجامعية وتدهور المكانة الاجتماعية المرتبة الرابعة لدى أساتذة الكليات العملية، بينما مشكلة البيروقراطية في رأي أساتذة الكليات النظرية جاءت في المرتبة السابعة، **ويبدو أن مشكلة البيروقراطية أكثر حدة في الكليات العملية من الكليات النظرية.**

الجدول رقم (٣)

رأي أساتذة وطلاب جامعة دمشق في معالم الأزمة في التعليم الجامعي الحكومي (الترتيب حسب الأفضلية)

معالم الأزمة	أعضاء الهيئة التدريسية			الطلاب		
	الكليات العملية	الكليات النظرية	المجموع	الكليات العملية	الكليات النظرية	المجموع
١ ـ سياسة الاستيعاب في الجامعات الحكومية ونتائجها السلبية	٢	٥	٣	٢	٣	٢
٢ ـ عدم كفاية الأبنية ومستلزمات التعليم الضرورية	٣	٣	٤	٧	١	٤
٣ ـ انخفاض مستوى الدخل للأستاذ الجامعي	١	١	١	٣	٧	٧
٤ ـ الكتاب الجامعي	٢	٤	٢	١	٢	١
٥ ـ النظام الفصلي (للجامعات النظرية) غير ملائم	٧	٢	٥	٩	٨	٨
٦ ـ البيروقراطية في بعض الإدارات الجامعية	٤	٧	٨	٤	٤	٣

٧ ـ تدهور المكانة الاجتماعية للأستاذ الجامعي	٤	٦	٧	٨	٩	٩
٨ ـ ضعف مستوى الحوار بين الأستاذ والطالب	٦	٦	٦	٥	٦	٥
٩ ـ تراجع المعايير الأكاديمية العلمية في العلاقات الجامعية	٦	٥	٦	٦	٥	٦

أما عينة الطلاب فاعتبرت الكتاب الجامعي المشكلة الأولى على مستوى مجموع العينة، وعلى مستوى مجموع الطلاب في الكليات العملية، في حين تقدمت **مشكلة عدم كفاية الأبنية ومستلزمات التعليم إلى المرتبة الأولى في الكليات النظرية** لتزيح مشكلة الكتاب إلى المرتبة الثانية. واحتلت سياسة الاستيعاب المرتبة الثانية عند طلاب الكليات العملية والمرتبة الثالثة لدى أقرانهم في الكليات النظرية، وهذا يعني أن الطلاب في الكليات النظرية أكثر معاناة من نقص القاعات والمستلزمات؛ نظراً لضخامة أعدادهم مقارنة مع زملائهم في الكليات العملية. وتقاطعت الأجوبة حول مسألة البيروقراطية في بعض الإدارات الجامعية بين الطلاب في الكليات النظرية والعملية وعينة الأساتذة في الكليات العملية، وتقدمت هذه المشكلة إلى المرتبة الثالثة على مستوى إجابات مجموع عينة الطلاب نظراً لاحتكاك الطلاب اليومي والمباشر مع الإدارة. ويمكن ملاحظة الفروق في الإجابات على مستوى الترتيب العام لمجموع الطلاب في الجدول رقم(٣) وترتيب باقي الأسباب. وهناك إجماع بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب معاً على أن هذه المشكلات الأربع هي الأكثر بروزاً، رغم اختلاف ترتيبها على مستوى المفردات، مع ملاحظة أن مسألة ضعف مستوى الحوار بين الأستاذ والطالب، جاءت في المرتبة الخامسة لدى الطلاب والسادسة لدى الأساتذة، وغياب المعايير الأكاديمية العلمية في المرتبة السادسة لدى مجموع عينة الأساتذة والطلاب معاً.

ج ـ موقف أعضاء الهيئة التدريسية وطلاب جامعة دمشق من الجامعات الخاصة

يبين الجدول(٤) أن ٧٩٪ من عينة أعضاء الهيئة التدريسية موقفهم إيجابي من الجامعات الخاصة ونحو ٢١٪ سلبي. وفي عينة الطلاب كان ٧٣٪ منهم موقفهم ايجابي

مقابل ٢٧٪سلبي ،ولم تكن هناك فروق ذات أهمية في الإجابات حسب التخصص. أما في عينة الطلاب فكان التباين واضحاً،فهناك فرق مهم في عينة الطلاب يصل إلى ١٩٪ والسبب يعود إلى اعتقاد طلاب الكليات العملية أن المنافسة بينهم وبين طلاب الجامعات الخاصة ستكون غير نزيهة،لأن من هم أقل تحصيلاً في الشهادة الثانوية العامة(في القسم العلمي) سيصبحون منافسين لهم في سوق العمل!في حين كان طلاب الكليات النظرية محبطين من عدم وجود فرص عمل أمامهم أصلاً، وقد تسهم الجامعة الخاصة في إعادة النظر بسياسات التعليم وعلاقتها بسوق العمل.

الجدول رقم (٤)

موقف أساتذة وطلاب جامعة دمشق من إحداث الجامعات الخاصة

أعضاء الهيئة التدريسية				الطلاب			
	موافق	غير موافق	المجموع		موافق	غيرموافق	المجموع
الكليات العملية	٧٥٪	٢٥٪	١٠٠٪	الكليات العملية	٦٣٪	٦٧٪	١٠٠٪
الكليات النظرية	٨٤٪	١٦٪	١٠٠٪	الكليات النظرية	٨٢٪	١٨٪	١٠٠٪
المجموع	٧٩٪	٢١٪	١٠٠٪	المجموع	٧٣٪	٢٧٪	١٠٠٪

د ـ أسباب إحداث الجامعات الخاصة

تم وضع (٦) احتمالات لتفسير أسباب إحداث الجامعات الخاصة ،وعلى كل مبحوث أن يختار ثلاثة احتمالات على الأقل ويعيد ترتيبها حسب الأهمية من(١) إلى (٣).ويبين الجدول رقم (٥)توزع الإجابات،إذ هناك إجماع كامل بين الأساتذة والطلاب على مستوى مجموع العينة أو توزع مفرداتها حسب الكليات،في أن السبب الأول لانتشار الجامعات الخاصة هو الاستفادة من الأموال التي ينفقها الطلاب العرب على الدراسة في الخارج،أما الأسباب الأخرى، فكانت إيجاد فرص عمل ومصادر دخل إضافية لأعضاء الهيئة التدريسية في المرتبة الثانية لدى عينة أساتذة الكليات النظرية وفي مجموع العينة. في حين جاء هذا السبب في المرتبة الثالثة لدى أساتذة الكليات العلمية،لأن الأطباء والمهندسين وباقي الاختصاصات العملية لديهم مصادر دخل أخرى،مقارنة بمصادر دخل أساتذة الكليات النظرية المحدودة،وجاء هذا الاحتمال في المرتبة الخامسة لدى

عينـة الطلاب دون وجود فـروق في الإجابة بين الكليات،هذا يعني أن الطلاب ليسـوا عـلى معرفة كافية بمسـتوى دخل أسـاتذتهم، لهذا لا يعطون أهمية كافيـة لهذا الاحتمال. وتتنافـس إمكانية إحـداث تخصصات جديدة غير متوفرة،وتأمين فرص تعليم للطلاب ذوي التحصيل المعرفي المنخفض والمتوسط في الثانوية العامة،على المراتب الثانية والثالثة لدى عينة الأسـاتذة والطـلاب معاً،واحتلت المرتبة الرابعة(إمكانيـة إيجاد مناخ تنافسي بين القطاع الحكومي والخاص في التعليم)في مجموع عينة الأساتذة،ومن الملاحظ توافق الطلاب دون وجود فروق حسب التخصص على ترتيب إجاباتهم حسب الأهمية حول أسباب إحداث الجامعات الخاصة.

الجدول رقم (٥)

حول أسباب إحداث الجامعات الخاصة (الترتيب حسب الأفضلية لثلاث أفضليات)

	أعضاء الهيئة التدريسية			الطلاب		
	الكليات العملية	الكليات النظرية	المجموع	الكليات العملية	الكليات النظرية	المجموع
١ ـ إيجاد فرص عمـل ومصادر دخل إضافية لأعضاء الهيئة التدريسية	٣	٢	٢	٥	٥	٥
٢ ـ الاستفادة من الأموال التي ينفقها الطـلاب العـرب الدارسـون خارج القطر	١	١	١	١	١	١
٣ ـ إيجـاد منـاخ تنافـسي في التعليـم بـين القطاع الحكومي والقطاع الخاص	٤	٣	٣	٦	٦	٦
٤ ـ تمشياً مع السياسات الاقتصادية الجديدة العالمية في تحرير التعليم العالي	٥	٦	٤	٤	٤	٤
٥- إمكانيـة إحـداث تخصصـات جديدة غير متوفرة	٢	٥	٣	٢	٣	٢
٦- تأمـين فـرص للطـلاب ذوي التحصيـل المنخفض والمتوسـط في التعليم الثانوي	٢	٣	٢	٣	٢	٣

هـ ـ الآثار المتوقعة لانتشار الجامعات الخاصة على نظام التعليم العالي والمجتمع

تعميق الفوارق الطبقية بين الطلاب: أكد ٤٠٪ من عينة أعضاء الهيئة التدريسية بأن الجامعات الخاصة ستسهم في تعمّيق الفوارق الطبقية بين الطلاب و٢٨٪ منهم أجابوا (إلى حد ما) أي ٧٣٪ يعتقدون ذلك، مقابل ٢٣٪ أجابوا بالنفي و٤٪ لا يعرفون كما هو موضح في الجدول رقم (٦) وهذا ينطبق أيضا على الطلاب فقد أجاب ٦٠٪ منهم بـ (نعم) و٣٠٪ (إلى حد ما)، مما يعني وجود إجماع بنسبة ٩٠٪ على هذا الاحتمال مقابل ٧٪ (لا يتوقعون ذلك) و٣٪ (لا يعرفون بعد) هذه الإجابات تعكس الموقف الإيديولوجي والوعي الاجتماعي والطبقي لدى المبحوثين من الأساتذة والطلاب على حد سواء.

الجدول رقم (٦)

حول دور الجامعات الخاصة في تعميق الفوارق الطبقية بين الطلاب

أعضاء الهيئة التدريسية	درجات الإجابة الإيجابية			درجات الإجابة السلبية			المجموع
	نعم	إلى حد ما	المجموع	لا	لا أدري	المجموع	
الكليات العملية	٢٧	١٨	٤٥	٢١	٣	٢٤	٦٩
الكليات النظرية	٣٦	٢٠	٥٦	١١	٣	١٤	٧٠
المجموع	٦٣	٣٨	١٠١	٣٢	٦	٣٨	١٣٩
النسبة	٪ ٤٥	٪ ٢٨	٪ ٧٣	٪ ٢٣	٪ ٤	٪ ٢٧	٪ ١٠٠
الطلاب							
الكليات العملية	٨٣	٤٢	١٢٥	٨	٥	١٣	١٣٨
الكليات النظرية	٩٢	٤٤	١٣٦	١٢	٥	١٧	١٥٣
المجموع	١٧٥	٨٦	٢٦١	٢٠	١٠	٣٠	٢٩١
النسبة	٪ ٦٠	٪ ٣٠	٪ ٩٠	٪ ٧	٪ ٣	٪ ١٠	٪١٠٠

٢ ـ إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في زيادة البطالة بين خريجي الجامعات الرسمية

أكد ٣٠٪ من عينة أعضاء الهيئة التدريسية أن انتشار الجامعات الخاصة سيؤدي لارتفاع نسبة البطالة بين خريجي الجامعة الرسمية وأجاب ٣٢٪ بأنها تسهم إلى حد ما في تأزيم المشكلة كما يوضح الجدول رقم (٧) في حين نفى ذلك ٢٨٪ و١٠٪ لا يعرفون. ومحصلة الإجابة تؤكد هذا التوقع. أما الطلاب فقد تأكد صحة هذا التوقع بنسبة عالية وصلت إلى ٤٣٪ و٢٩٪ أجابوا بأنها تسهم إلى حد ما،في حين أن نسبة١٦٪ نفوا هذا الاحتمال و١٢٪من أفراد العينة لا يعرفون بعد.وفي الواقع إن البطالة بين الخريجين هي مشكلة قائمة فعلاً، حتى قبل إحداث الجامعات الخاصة، لكن تبين الإجابات ارتفاع درجة المخاوف بين طلاب الجامعات الرسمية من هذه الناحية.

الجدول رقم (٧)

إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في زيادة البطالة بين خريجي الجامعات الرسمية

أعضاء الهيئة التدريسية	درجات الإجابة الإيجابية			درجات الإجابة السلبية			المجموع
	نعم	إلى حد ما	المجموع	لا	لا أدري	المجموع	
الكليات العملية	١٣	٢٥	٣٨	٢٣	٨	٣١	٦٩
الكليات النظرية	٢٨	٢٠	٤٨	١٦	٦	٢٢	٧٠
المجموع	٤١	٤٥	٨٦	٣٩	١٤	٥٣	١٣٩
النسبة	٪ ٣٠	٪ ٣٢	٪ ٦٢	٪ ٢٨	٪ ١٠	٪ ٣٨	٪ ١٠٠
الطلاب							
الكليات العملية	٦٣	٤٠	١٠٣	٢٣	١٢	٣٥	١٣٨
الكليات النظرية	٦٢	٤٤	١٠٦	٢٥	٢٢	٤٧	١٣٥
المجموع	١٢٥	٨٤	٢٠٩	٤٨	٣٤	٨٢	٢٩١
النسبة	٪ ٤٣	٪ ٢٩	٪ ٧٢	٪ ١١٦	٪ ١٢	٪ ٢٨	٪ ١٠٠

٣ ـ إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في نقل خبرات علمية عربية وأجنبية:

تعكس درجات الإجابة على هذا الاحتمال مقدار ثقة أكبر في الإجابات، مما يؤكد صحة هذا الاحتمال كما هو موضح في الجدول رقم(٨)، حيث أجاب ٥٢٪ من الأساتذة (بالإيجاب التام) و٢٨٪ (إلى حد ما) في حين كانت نسبة الإجابة بنعم بين الطلاب ٤٤٪ و٣١٪ (إلى حد ما). وانخفضت نسبة الإجابة السلبية (بالنفي)إلى ٨٪ بين الأساتذة و١٢٪ (لا يعرفون)،وبين الطلاب ١٧٪ (بالنفي) و١٣٪ (لا يعرفون).

الجدول رقم (٨) إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في نقل خبرات عربية وأجنبية

أعضاء الهيئة التدريسية	درجات الإجابة الإيجابية			درجات الإجابة السلبية			المجموع
	نعم	إلى حد ما	المجموع	لا	لا أدري	المجموع	
الكليات العملية	٣٦	٢١	٥٧	٨	٥	١٣	٦٩
الكليات النظرية	٣٦	١٨	٥٤	٤	١٢	١٦	٧٠
المجموع	٧٢	٣٩	١١١	١٢	١٧	٢٩	١٣٩
النسبة	٥٢٪	٢٨٪	٨٠٪	٨٪	١٢٪	٢٠٪	١٠٠٪
الطلاب							
الكليات العملية	٤٧	٥٠	٩٧	١٦	٢٥	٤١	١٣٨
الكليات النظرية	٨١	٤١	١٢٢	١١	٢٠	٣١	١٥٣
المجموع	١٢٨	٩١	٢١٩	٢٧	٤٥	٧٢	٢٩١
النسبة	٤٤٪	٣١٪	٧٥٪	١٠٪	١٥٪	٢٥٪	١٠٠٪

٤ ـ تحسين مخرجات التعليم العالي

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود تقارب بين آراء الأساتذة والطلاب حول هذه النقطة، حيث أجاب ٣٠٪ من الأساتذة (بالإيجاب) و٣٩٪ (إلى حد ما)،وكانت إجابة الطلاب مقسمة إلى ٣٥٪ أجابوا (بنعم) و٣٥٪ (إلى حد ما) ،وارتفاع نسبة الإجابة ٦٩ ٪ بين الأساتذة و٧٠ بين الطلاب تؤكد هذا الاحتمال.

الجدول رقم (٩) تحسين مخرجات التعليم العالي

أعضاء الهيئة التدريسية	درجات الإجابة الإيجابية			درجات الإجابة السلبية			المجموع
	نعم	إلى حد ما	المجموع	لا	لا أدري	المجموع	
الكليات العملية	٢١	٢٨	٤٩	١٣	٧	٢٠	٦٩
الكليات النظرية	٢٠	٢٧	٤٧	١١	١٢	٢٣	٧٠
المجموع	٤١	٥٥	٥٦	٢٤	١٩	٤٣	١٣٩
النسبة	٪ ٣٠	٪ ٣٩	٪ ٦٩	٪ ١٧	٪ ١٤	٪ ٣١	٪ ١٠٠
الطلاب							
الكليات العملية	٤٦	٤٤	٩٠	٢٦	٢٢	٤٨	١٣٨
الكليات النظرية	٥٥	٥٨	١١٣	٢٣	١٧	٤٠	١٥٣
المجموع	١٠١	١٠٢	٢٠٣	٤٩	٣٩	٨٨	٢٩١
النسبة	٪ ٣٥	٪ ٣٥	٪ ٧٠	٪ ١٧	٪ ١٣	٪ ٣٠	٪ ١٠٠

٦ ـ إعادة النظر بالمعايير والضوابط الأساسية لتنظيم عمل الجامعات الخاصة

تم اقتراح (٥) خمسة معايير، وكانت الإجابات على هذه المعايير موزعة على النحو التالي:

ضرورة خضوع المنتسبين للجامعات الخاصة لفحص قبول تمهيدي: أيد ٧٥٪ من الأساتذة هذا الاقتراح مقابل ١٥٪ اعتبروه غير ضروري و(١٠٪ غير مبين) أما نسبة تأييد الاقتراح في عينة الطلاب، فكانت أعلى من ذلك، كما يوضح الجدول رقم (١٠) إذ وصلت إلى ٨٨٪ مقابل ١١٪ اعتبروه غير ضروري و(١٪ غير مبين) وتعكس الإجابة الإجماع على الاقتراح بما يسمح باستنتاج إمكانية تطبيقه أيضاً على الجامعات الحكومية الرسمية.

الجدول رقم (١٠)

ضرورة خضوع الطلاب المنتسبين للجامعات الخاصة إلى فحص قبول تمهيدي

توزيع العينة / الإجابة	الأساتذة				الطلاب			
	كليات عملية	كليات نظرية	المجموع	النسبة	كليات عملية	كليات نظرية	المجموع	النسبة
نعم	٤٧	٥٧	١٠٤	٧٥٪	١٢٤	١٣٣	٢٥٧	٨٨٪
لا	١١	١٠	٢١	١٢٪	١٤	١٩	٣٣	١١٪
غير مبين	١١	٣	١٤	١٠٪	ــ	١	١	٠,٣٪
المجموع	٦٩	٧٠	١٣٩	١٠٠٪	١٣٨	١٥٣	٢٩١	١٠٠٪

٢ ـ نسبة التخفيض في معدلات القبول في الجامعات الخاصة، مقارنة بالجامعات الرسمية

تم وضع (٨) شرائح متدرجة لمعدلات القبول في الجامعات الخاصة ،تبدأ الشريحة الأولى بنسبة تخفيض تتراوح ١ – ٥٪ وتنتهي بـ ٤٠٪ فأكثر،وعلى المبحوث أن يختار أربعة احتمالات ويرتبها حسب الأفضلية.وكما هو ملاحظ في الجدول رقم (١١) أن نسبة١ – ٥٪ كانت أفضلية أولى في جميع مفردات العينة وفي الترتيب العام (باستثناء أساتذة الكليات النظرية وبفارق نقطة واحدة احتلت هذه المرتبة نسبة ١١ –١٥٪)،وجاءت نسبة ٦ – ١٠٪ كأفضلية ثانية على مستوى مجموع المفردات وعلى المستوى الإفرادي باستثناء أساتذة الكليات النظرية،إذ نافست نسبة ٢١ –٢٥٪ على هذه المرتبة، واتفقت عينة الأساتذة والطلاب في المجموع العام على نسبة ١٥٪ كأفضلية ثالثة،في حين كان هناك تباعد في الإجابة لتحديد الأفضلية الثالثة على مستوى التخصص بين الطلاب وبين أعضاء الهيئة التدريسية، لاسيما في الكليات النظرية الذين اختاروا نسبة ٢٥ ٪ كأفضلية ثالثة،ونسبة ١١ –١٥٪ كانت أفضلية أولى لديهم وتنافست على المرتبة الثانية نسبة ١ –٥٪ ونسبة ٦ – ١٠٪.تبدو إجابة الأساتذة منسجمة مع الواقع في التعليم الرسمي،وإن حالة عدم الاتفاق على الأفضليات الثانية والثالثة تعكس حالة التباين في معدلات القبول في كليات

وأقسام كل من الفروع العلمية والنظرية في الجامعات السورية،وهي معدلات تبدو غير واقعية،وإن تحولت إلى تقليد، وهذا يستدعي إعادة النظر بها.

الجدول رقم (١١)

معدل القبول في الجامعات الخاصة كنسبة من معدلات القبول في التعليم الرسمي

أعضاء الهيئة التدريسية	نسبة تخفيض معدلات القبول في الجامعات الخاصة							
	١ ـ ٥٪	٦ ـ ١٠٪	١١ـ ١٥٪	١٦ـ ٢٠٪	٢١ـ ٢٥٪	٢٦ـ ٣٠٪	٣١ـ ٣٥٪	٣٦ فأكثر
الكليات العملية	١٥	١١	٧	٩	٢	٣٣	٣	٥
ترتيب الإجابة	١	٢	٤	٣	٧	٦	٦	٥
الكليات النظرية	١٢	١٢	١٣	٨	١١	٢	٤	٥
ترتيب الإجابة	٢	٢	١	٤	٣	٧	٦	٥
المجموع	٢٧	٢٣	٢٠	١٧	١٣	٥	٧	١٠
ترتيب الإجابة	١	٢	٣	٤	٥	٨	٧	٦
الطلاب								
الكليات العملية	٣٨	١٩	١٧	١٧	١٣	٥	٧	١٠
ترتيب الإجابة	١	٢	٣	٣	٤	٧	٦	٥
الكليات النظرية	٢٩	٢٠	١٥	٢	٢١	١٢	١٣	١٧
ترتيب الإجابة	١	٣	٥	٨	٢	٧	٦	٤
المجموع	٦٧	٤٤	٣٩	٣٩	٣٢	١٦	٢٠	٥
ترتيب الإجابة	١	٢	٣	٣	٤	٦	٥	٧

٣ ـ مستوى المقررات والمناهج التعليمية في الجامعات الخاصة

أيدت عينة أعضاء الهيئة التدريسية فكرة أن تكون المقررات، والمناهج مكافئة لمثيلاتها في الجامعات الرسمية،كأفضلية أولى دون وجود فروق في الإجابة بين الكليات، والأفضلية

الثانية أن تكون (أفضل قليلاً) في المجموع وفي عينة أساتذة الكليات العملية،والأفضلية الثالثة أن تكون (أفضل كثيراً)،باستثناء الكليات النظرية التي اختارت (أفضل كثيراً) في المرتبة الثانية والثالثة (أفضل قليلاً)،وهذا التباين في الإجابات يعكس مستوى رضى أعضاء الهيئة التدريسية عن المناهج والمقررات في كلياتهم.أما عينة الطلاب فعبرت عن استيائها من الكتاب الجامعي، حين اختارت الأفضلية الأولى أن تكون مقررات الجامعة الخاصة (أفضل كثيراً) وأن تكون (مكافئة) كأفضلية ثانية،وأفضل قليلاً كأفضلية ثالثة،ما عدا طلاب الكليات النظرية اختاروا (أفضل كثيراً) كأفضلية ثانية.وتعكس الإجابة التباين الواضح بين مواقف الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية من الكتاب الجامعي في التعليم الرسمي،فطلاب الكليات العملية اختاروا أن تكون مقررات الجامعات الخاصة أفضل كثيراً كأفضلية أولى في حين اختار أساتذتهم أن تكون مكافئة،واتفق الطلاب والأساتذة في الكليات النظرية على الأفضلية الأولى أن تكون المقررات في الجامعات الخاصة مكافئة لمثيلاتها في الجامعات الرسمية.

الجدول رقم (١٢)

مستوى المقررات في الجامعة الخاصة مقارنة بالمقررات في الجامعات الرسمية

أعضاء الهيئة التدريسية	مكافئة	أفضل قليلاً	أفضل كثيراً
الكليات العملية	١	٢	٣
الكليات النظرية	١	٣	٢
المجموع	١	٢	٣
ترتيب الإجابة			
الطلاب			
الكليات العملية	٢	٣	١
الكليات النظرية	١	٣	٢
المجموع	٢	٣	١

٤ ـ ألا تتحول الجامعات الخاصة إلى مشروع تجاري هدفه الربح فقط

يبين الجدول رقم(١٣) عدم وجود اختلاف كبير في الإجابات على مستوى العينة بين أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب،وكانت هناك فروق في الإجابات حسب التخصص في عينة الأساتذة،حيث أيد أساتذة الكليات العملية بالموافقة التامة بنسبة ٣٨٪،و٣٦٪بالموافقة إلى

الجدول رقم (١٣)

ألا تتحول الجامعات الخاصة لمشروعات تجارية هدفها الربح فقط

أعضاء الهيئة التدريسية	موافق	موافق لحد ما	المجموع	ليس بالضرورة	غير مبين	المجموع
الكليات العملية	٪ ٣٨	٪ ٣٦	٪ ٧٤	٪ ٩	٪ ١٧	٪ ١٠٠
الكليات النظرية	٪ ٥٧	٪ ٣٤	٪ ٩١	٪ ٦	٪ ٣	٪ ١٠٠
المجموع	٪ ٤٨	٪ ٣٥	٪ ٧٣	٪ ٧	٪ ١٠	٪ ١٠٠
الطلاب						
الكليات العملية	٪ ٥٧	٪ ٣٩	٪ ٩٦	٪ ٤	–	٪ ١٠٠
الكليات النظرية	٪ ٦٠	٪ ٣٢	٪ ٩٣	٪ ٧	–	٪ ١٠٠
المجموع العام	٪ ٦٠	٪ ٣٥	٪ ٩٥	٪ ٥	–	٪ ١٠٠

في حين كانت إجابات زملائهم في الكليات النظرية بالموافقة التامة تزيد عنهم بنحو ١٩٪،ووصلت إلى ٥٧٪ وبالموافقة (إلى حد ما)٣٤٪.و٧٪ من مجموع عينة أعضاء الهيئة التدريسية أجابوا (بالنفي)،وفي عينة الطلبة هناك إجماع يصل إلى ٩٥٪بين الطلاب،حيث٦٠٪ أعطوا رأياً بالموافقة التامة و٣٥٪ بالموافقة إلى حد ما،مما يؤكد أهمية هذا المعيار في تنظيم عمل الجامعات الخاصة.

٥ ـ حول جنسية الجامعات الخاصة

ولدى كل مبحوث ثلاثة احتمالات وعليه أن يرتبها حسب الأهمية، وجاءت معظم

الإجابات، سواء في عينة الطلاب أو الأساتذة وعلى مستوى الكليات لكل منهما، الأفضلية للجامعات الأجنبية كما يبين الجدول رقم (١٤). والأفضلية الثانية أن تكون عربية وفي حين انخفضت درجة الثقة بالجامعات الخاصة الوطنية إلى المرتبة الثالثة في مجموع عينة الطلاب وتساوت مع العربية في مجموع عينة أعضاء الهيئة التدريسية.

الجدول رقم (١٤) حول جنسية الجامعات الخاصة

	أعضاء الهيئة لتدريسية			الطلاب		
	الكليات العملية	الكليات النظرية	المجموع	الكليات عملية	الكليات نظرية	المجموع
وطنية	٢	٣	٢	٣	٢	٣
عربية	٣	٢	٢	٢	٣	٢
أجنبية	١	١	١	١	١	١

نتائج البحث الميداني

أ ـ وجود أزمة في التعليم الرسمي وعبر أكثر من ٨٠٪ من عينة الأساتذة والطلاب عن وجود هذه الأزمة ،وكانت أهم معالم الأزمة حسب الترتيب بالنسبة لإجابات مجموع العينة:

١ ـ انخفاض مستوى الدخل للأستاذ الجامعي هو السمة الأولى في أزمة التعليم الحكومي برأي الأساتذة بالإجماع، ولدى الطلاب جاءت في المرتبة السابعة.

٢ ـ المشكلة الثانية كانت الكتاب الجامعي برأي مجموع الأساتذة،واحتلت المرتبة الأولى برأي مجموع الطلاب وفي المرتبة الثانية برأي طلاب الكليات النظرية

٣ ـ سياسة الاستيعاب:وكانت الثانية برأي الطلاب وأساتذة الكليات العلمية .

٤ ـ عدم كفاية الأبنية ومستلزمات التعليم الضرورية:وكانت الأولى بالنسبة للطلاب، وجاءت النظرية؛ نظراً لضخامة عدد الطلاب في هذه الكليات ومحدودية قاعات التدريس وغرف الأساتذة،وهي الثالثة بالنسبة للأساتذة في الكليات العملية والنظرية.

٥ ـ النظام الفصلي احتل المرتبة الثانية في رأي أساتذة وطلاب الكليات النظرية،وجاءت في مراتب متأخرة لدى باقي مفردات العينة

٦ ـ البيروقراطية في بعض الإدارات الجامعية:جاءت في المرتبة الرابعة برأي أساتذة الكليات العملية وبرأي طلاب الكليات كل على حدة، والثالثة برأي مجموع عينة الطلاب

٧ ـ في حين تناوبت على المراتب الخامسة والسادسة، كل من(تراجع المعايير الأكاديمية والعلمية في العلاقات الجامعية)و(ضعف مستوى الحوار بين الطلاب والأساتذة)

ب ـ المواقف من إحداث الجامعات الخاصة بين الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية؟ أيد ٧٩٪من أساتذة جامعة دمشق و٧٣٪ من طلابها إحداث الجامعات الخاصة.

ج ـ أسباب انتشار الجامعات الخاصة فكانت الإجابات مرتبة على النحو التالي:

١ ـ الاستفادة من الأموال التي ينفقها الطلاب العرب على الدراسة في الخارج:احتل هذا الاحتمال المرتبة الأولى بإجماع كامل بين الأساتذة والطلاب

٢ ـ تأمين فرص تعليم للطلاب ذوي التحصيل المعرفي المنخفض والمتوسط في الثانوية: احتل المرتبة الثانية في عينة الأساتذة وطلاب الكليات النظرية والثالثة لمجموع الطلاب وأساتذة الكليات النظرية

٣ ـ إحداث تخصصات جديدة غير متوفرة:جاء في المرتبة الثانية بالنسبة لطلاب وأساتذة الكليات العلمية ولمجموع الطلاب والثالثة لمجموع الأساتذة

٤ ـ تمشياً مع السياسات الجديدة في تحرير التعليم العالي: في المرتبة الرابعة لدى عينة الطلاب ولدى مجموع الأساتذة،والسادسة لدى أساتذة الكليات النظرية.

٥ ـ إيجاد مناخ تنافسي مع التعليم العالي الحكومي: احتل المرتبة الثالثة لمجموع عينة الأساتذة والسادسة لعينة الطلاب

٦ ـ إيجاد فرص أوسع لتحسين دخل الأستاذ الجامعي: جاء في المرتبة الثانية لمجموع الأساتذة، والثالثة لأساتذة الكليات، بينما في المرتبة قبل الأخيرة لعينة الطلاب

٧ ـ إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في تحسين مخرجات التعليم العالي؟ تأكد صحة هذا التساؤل بين الأساتذة والطلاب بنسبة ٧٠٪ دون فروق مهمة في الإجابة.

د ـ الآثار والنتائج المتوقعة لإحداث الجامعات الخاصة وهل هناك فروق في الإجابات:

١ ـ زيادة الفوارق الطبقية بين الطلاب؟ وهناك ترجيح عند الطلاب لهذا الأثر بالمقارنة مع عينة الأساتذة بنسبة ٩٠٪ بالمقارنة ٧٣٪ من عينة الأساتذة

٢ ـ زيادة البطالة بين خريجي الجامعات: برأي ٦٢٪ من عينة الأساتذة هو ٧٢٪

٣ ـ إمكانية أن تسهم الجامعات الخاصة في نقل خبرات علمية عربية وأجنبية: وأكد ٨٠٪ من الأساتذة و ٧٥٪ صحة هذا التوقع

هـ ـ المعايير والضوابط الضرورية للجامعات الخاصة : وجاءت مرتبة حسب أفضليات الإجابة بالنسبة لمجتمع البحث كما يلي:

١ ـ نسبة التخفيض في معدلات القبول في الجامعات الخاصة،بالمقارنة مع مثيلاتها في الجامعات الحكومية: جاءت نسبة ١ ـ ٥٪ كأفضلية أولى في جميع مفردات العينة وفي الترتيب العام، وهناك اضطراب في تحديد الأفضلية الثانية فكانت نسبة ١١ـ ١٥٪ الأفضلية الثانية للأساتذة،بينما في مجموع عينة الطلاب صنفت نسبة من ١٢ـ ٢٥٪ أفضلية ثانية باستثناء طلاب الكليات العلمية اعتبروا نسبة من٦ ـ ١٠٪ أفضلية ثانية

٢ ـ ضرورة خضوع المنتسبين للجامعات الخاصة إلى فحص قبول تمهيدي: أيد ٧٥٪ من الأساتذة هذا الاقتراح وكانت النسبة أعلى في عينة الطلاب ووصلت إلى ٨٨٪.

٣ ـ حول مستوى المقررات والمناهج التعليمية في الجامعات الخاصة، مقارنة مع مثيلاتها في الجامعات الحكومية: رأت عينة الأساتذة أن تكون المقررات مكافئة لمثيلاتها في الجامعات الحكومية كأفضلية أولى، والأفضلية الثانية أن تكون (أفضل قليلاً) أما عينة الطلاب فقد اختارت الأفضلية الأولى أن تكون مقررات الجامعة الخاصة (أفضل كثيراً) وأن تكون (مكافئة) كأفضلية ثانية

٤ ـ ألا تتحول الجامعات الخاصة إلى مشروع تجاري هدفه الربح فقط: أيد أكثر من ٧٣٪ من الأساتذة ٩٥٪ من الطلاب وضرورة هذا الضابط.

٥ ـ جنسية الجامعات الخاصة: جاءت معظم الإجابات، سواء في عينة الطلاب أو الأساتذة وعلى مستوى الكليات لكل منهما، بإعطاء الأفضلية الأولى للجامعات الأجنبية، أما الأفضلية الثانية فتكون عربية، في حين انخفضت درجة الثقة بالجامعات الوطنية إلى المرتبة الثالثة

المقترحات والتوصيات

إن التكامل بين نتائج الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يسمح لنا بالوصول إلى المقترحات والتوصيات التالية:

١ ـ إعادة النظر بسياسات القبول الجامعي وأن تراعى الرغبات والميول والقدرات للطالب، والاهتمام بالنوع لا بالكم في القبول، والتركيز على نوعية الخريجين لا أعدادهم

٢ ـ إعادة النظر بالكتاب الجامعي كمادة أساسية للتدريس، وضرورة تغيير المقررات بشكل مستمر لا أن يبقى المقرر لسنوات عديدة دون تغيير، وأن تستخدم وسائل الإيضاح الحديثة، لأن العلم يتطور وتتضاعف المعلومات بمعدل لا يتجاوز ١٦ شهراً، وهناك فرص هائلة أمام الأساتذة والطلاب للوصول إلى للمعلومات والأبحاث والمصادر الرقمية عبر الانترنت

٣ ـ تحسين دخل الأستاذ الجامعي: يتميز الأستاذ الجامعي عن المعلم في التعليم الأساسي بأنه باحث وعالم بالدرجة الأولى، قبل أن يكون عمله التدريس، من هنا تأتي أهمية توفير مستلزمات البحث العملي وضرورة وجود حوافز مادية ومعنوية للبحث العلمي، وأن يكون دخل الأستاذ الجامعي جيداً ومكافئاً لدخل أقرانه في الجامعات المتقدمة، ، كإيفاد الأساتذة مرة على الأقل في العام الدراسي على نفقة الجامعة لجامعات أخرى، بهدف تطوير خبراته وقدراته والاحتكاك بخبرات أخرى

٤ ـ زيادة مخصصات البحث العلمي :من خلال ربط الجامعة باحتياجات المجتمع وإسهام مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الرسمية المختلفة في تمويل الأبحاث العلمية المطورة لعملها،إلى جانب مساهمة موازنة التعليم العالي المخصصة لتطوير البحث العلمي،والتركيز على التأهيل والتدريب المستمر للجهاز الإداري الجامعي و إصلاح نظام الحوافز المادية والمعنوية في المؤسسات الجامعية

٥ ـ توفير المستلزمات الأساسية للتعليم العالي المتطور لاسيما في الكليات النظرية: من وجود قاعات ومخابر وتجهيزات سمعية وبصرية ومكتبات غنية بالمصادر،بدلاً من وجود قاعات مكتظة بأعداد الطلاب،واعتماد الطرق التقليدية في التدريس في تلقين الطالب المعلومات.

٦ ـ إعادة النظر بطرق وسياسات القبول في التعليم العالي:بحيث يراعي القبول الميول والدرجات في المواد التخصصية وضرورة وجود اختبارات شفوية وتحريرية لكل تخصص

٧ ـ التحفيز على التعلم الجامعي الذاتي وتوفير خدمة الانترنت لجميع الطلاب وتمكينهم من الوصول للمصادر الرقمية عبر المكتبات وشبكات الانترنت والتعليم التفاعلي

٨ ـ إعادة النظر بمعايير وضوابط تنظيم الجامعات الخاصة بحيث لا تغلب النزعة التجارية على هذه المؤسسات وضرورة التكامل بينها وبين الجامعات الرسمية

٩ ـ تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي وربط التعليم النظري بالتدريب الميداني في الواقع

١٠ ـ الربط بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بهدف الحد من البطالة بين خريجي الجامعات من جهة ودفع عملية التطوير والتنمية من جهة أخرى

الخـاتمـــة

قد لا يكون تعميم نتائج هذا البحث الميداني الميكروسيسيولوجي ممكناً على جميع الدول العربية نظراً لانطلاق مجتمع البحث من واقع الجامعات السورية في الإجابة على أسئلة استبانة البحث ،وقد تكون المشكلات متشابهة في الدول العربية ،لكن على أية حال حاولت هذه الدراسة أن تسترشد بالإطار النظري العام للتعليم العالي في الدول العربية،وهدفت إلى التنبيه لأهمية الحلقة المفقودة بين مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريسية وصناع القرار في التعليم العالي،ونقل رأي مجتمع البحث بقضيتين أساسيتين؛ مشكلات التعليم العالي الحكومي، والجامعات الخاصة ومعايير تنظيم عملها،بهدف تصويب عمل الجامعات الخاصة.وقد تشكل هذه الدراسة حلقة معرفية، يمكن للمهتمين والباحثين في علوم التربية والتعليم العالي العرب أن يسترشدوا بها. ونعتقد أن نظام التعليم العالي الرسمي في الدول العربية متشابه والاختلاف كمي لا نوعي والجامعات الخاصة رغم انتشارها الواسع،فإنها بعدد كلياتها المحدود،وحصتها المنخفضة من مجموع الطلاب في التعليم العالي،ما تزال بعيدة جداً عن الدور البديل للجامعات الحكومية،فما يزال التعليم العالي الرسمي أسياسياً في الدول العربية ،وله خصوصية ثقافية ترتبط بالهوية والانتماء،وللأسف تعد سوريا الاستثناء الوحيد بين الدول العربية في اعتماد اللغة العربية الأم في التعليم العالي،بينما تعتمد معظم الجامعات العربية لاسيما الخاصة اللغة الانكليزية أو الفرنسية،في حين دلت تجارب التنمية في معظم الأسواق الناشئة في جنوب شرق آسيا أن لا تطور علمياً وتقنياً دون اعتماد اللغة الأم،وإذا كان التعليم العالي أهم أقطاب التطوير والتنمية ويُعدّ منصة الانطلاق لاقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات،فهل تشهد الدول العربية مثل هذا الانتقال ؟إذ ورغم الإنفاق الضخم على التعليم العالي في الدول العربية والأعداد الكبيرة من الخريجين،فهناك حلقة مفقودة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية و سوق العمل،فارتفاع نسبة حملة الشهادات في المجتمع العربي أمر جيد ومرغوب،لكن الأفضل أن يتم الانتقال من سياسات الكم إلى سياسات النوع،وتطوير مخرجات التعليم العالي وربطها بسوق العمل، وأن تتحول الجامعات من مؤسسة تمنح الشهادات الجامعية إلى مؤسسة منتجة للبحث العلمي،وحاضنة تكنولوجية تسمح بإنتاج التكنولوجيا والتقنيات العلمية بدلاً من استيرادها من الدول الأخرى.

المراجـــــع

بويطانة،عبدالله،أنـماط التعليم التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠،مؤتمر اتحاد الجامعات العربية السادس،صنعاء،شباط ١٩٨٨.

التقريـر الاقتصـادي العربي الموحد لعـام ٢٠٠٧،صندوق النقد العـربي والأمانة العامة للجامعة العربية،٢٠٠٨ .

الحكيمـي، أمين عبـده سـفيان،٢٠٠٥،البحث العلمـي في الجامعـات اليمنية،Papers presented to the 3rd Regional Scientific Committee Meeting for Arab States,12 - 13 September 2005, Alexandaria, Egypt

الدليل الإحصائي للتعليم العالي في سوريا للعام الدراسي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦م ،وزارة التعليم العالي،مديرية التخطيط ودعم القرار، ،دمشق، ٢٠٠٧: .http\www.\mhe .gov.sy\nweeindex phe

السعدون،حمود، وعبيد،وليم ،التحديات العلمية والتكنولوجية ودور التعليم العالي في مواجهتها، جامعة الكويت،١٩٩٤م .

شحاته،حسـن، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بـين النظرية والتطبيق،الدار العربية للكتاب،القاهرة،٢٠٠٢.

الشيخلي،عبدالقادر،تطور المستوى العلمي للطالب الجامعي،الجامعة المستنصرية،بغداد،دار الفكر،١٩٨٣ .

الشنيتي،يوسـف أمـين وعمران،مديح،واقـع التعليم العالي المعـاصر في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ندوة تونس: إدارة التربية،١٩٨٣

عليوه، السيد، تأثير العولمة على تحسين جودة التعليم العالي،مؤتمر اتحاد الجامعات العربية ،صنعاء،شوال ١٤١٧هـ\١٩٩٧.

حامد عمار،مقومات الحياة الجامعية حاضراً ومسـتقبلاً،مؤتمر كلية التربية،قسـم أصول التربية ،القاهرة ،١٩٩٤.

فضل،عبدالله بشير،نظم التعليم، المكتبي والجامعي،بنغازي،١٩٨٣ .

المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي،قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، كلية الآداب، جامعة القاهرة، دليل دوريات الجامعات العربية لعام ١٩٩٩، القاهرة ،٢٠٠٠ .

المجموعة الإحصائية (السورية)،المكتب المركزي للإحصاء،رئاسة مجلس الوزراء،دمشق،٢٠٠٩ .

مدكور،علي احمد،التعليم العالي في الوطن العربي، وثائق الطريق إلى المستقبل،دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠٠٠م .

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،وثائق المؤتمر الأول عن التعليم العالي في الوطن العربي (الجزائر ،أيار ١٩٨١ ـ تونس ،إدارة التربية،،١٩٨٣.

المنظمة العربية للثقافة والعلوم،تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣ ، تونس،٢٠٠٥.

المنظمة العربية للثقافة والعلوم،تنمية القوى البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة من ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥،تونس،٢٠٠٨.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،الاليسكو،الكتاب السنوي للإحصاءات التربوية في الوطن العربي٢٠٠٥/ ٢٠٠٦:

http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com_content&tas k=view&id=496&Itemid=461

نوفلة،محمد نبيل،تأملات في مستقبل التعليم العالي العربي،دار سعاد الصباح،القاهرة،١٩٩٢.

UNDP, Human Development Report, 2006, New-York, 1996.

UNESCO, Development of Education in the Arab Ststes, 1987.